

وزارة المالية
إحصاءات مالية الحكومة

دورة الإيرادات والمصروفات
المادة العلمية الشاملة

الطبعة الأولى

1438هـ / 2017م

حقوق الطبع والنشر محفوظة

قائمة المحتويات

أ	قائمة المحتويات
ج	قائمة الأشكال
ج	قائمة الجداول
1	مقدمة
2	الوحدة الأولى: مفاهيم وخصائص الإيرادات والمصروفات
3	مقدمة:
4	أولاً مفهوم الإيرادات العامة وخصائصها
8	ثانياً: مفاهيم النفقات
12	الوحدة الثانية: الإيرادات الضريبية
13	مقدمة
13	111 الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
15	112 الضرائب على الرواتب والأجور
15	113 الضرائب على الملكية
16	114 الضرائب على السلع والخدمات
21	115 الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
24	116 ضرائب أخرى
25	الوحدة الثالثة: الإيرادات غير الضريبية
26	مقدمة
26	12 المساهمات الاجتماعية (غير مستخدم)
27	13 المنح (غير مستخدم)
29	14 الإيرادات الأخرى

35	الوحدة الرابعة: تعويضات العاملين (الباب الأول)
36	مقدمة
37	211 الأجور والرواتب
41	212 المساهمات الاجتماعية
الوحدة الخامسة: مصروفات استخدام السلع والخدمات واستهلاك رأس المال والتمويل	
44	
45	مقدمة
45	22 استخدام السلع والخدمات (الباب الثاني)
53	23 استهلاك رأس المال الثابت (الباب الثالث) (غير مستخدم في ميزانية المملكة)
54	24 نفقات التمويل (الفائدة) (الباب الرابع)
56	الوحدة السادسة: المصروفات الأخرى
57	مقدمة
57	25 الإعانات (الباب الخامس)
58	26 المنح (الباب السادس)
60	27 المنافع الاجتماعية (الباب السابع)
64	28 مصروفات أخرى (الباب الثامن)
68	النفقات على البرامج
73	قائمة المراجع
73	الكتب
73	المواقع الإلكترونية

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 1 تصنيف الإيرادات حسب دليل إحصاءات الحكومة..... 5
- الشكل رقم 2 تعويضات العاملين..... 36

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1 خصائص الإيرادات العامة..... 7
- الجدول رقم 2 تصنيف النفقات العامة حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة..... 9
- الجدول رقم 3 خصائص النفقات العامة..... 10
- الجدول رقم 4 تصنيف الضرائب حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة..... 13
- الجدول رقم 5 الضرائب على السلع والخدمات..... 17
- الجدول رقم 6 ضرائب على استخدام السلع والتراخيص المرتبطة بها..... 20
- الجدول رقم 7 الضرائب على التجارة الدولية..... 22
- الجدول رقم 8 المساهمات الاجتماعية..... 27
- الجدول رقم 9 المنح..... 28
- الجدول رقم 10 الإيرادات الأخرى..... 29
- الجدول رقم 11 الفوائد..... 30
- الجدول رقم 12 أرباح موزعة..... 30
- الجدول رقم 13 مبيعات السلع والخدمات..... 31
- الجدول رقم 14 الإعانات والهبات والتحويلات..... 33
- الجدول رقم 15 الأقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بالتأمين..... 34
- الجدول رقم 16 تصنيف تعويضات العاملين..... 37
- الجدول رقم 17 تصنيف الأجور والرواتب وفقاً لميزانية المملكة..... 40
- الجدول رقم 18 المساهمات الاجتماعية..... 42

- الجدول رقم 19 تصنيف المساهمات الاجتماعية في ميزانية المملكة 43
- الجدول رقم 20 تصنيف استخدام السلع والخدمات في ميزانية المملكة 47
- الجدول رقم 21 تصنيف النفقات التشغيلية في ميزانية المملكة 48
- الجدول رقم 22 تصنيف النفقات الاستهلاكية في ميزانية المملكة 49
- الجدول رقم 23 تصنيف النفقات المخصصة في ميزانية المملكة 50
- الجدول رقم 24 نفقات الصيانة والنظافة والتشغيل 51
- الجدول رقم 25 نفقات الدراسات والاستشارات والتصاميم 52
- الجدول رقم 26 نفقات التمويل 55
- الجدول رقم 27 الإعانات 57
- الجدول رقم 28 تصنيف الاعانات في ميزانية المملكة 58
- الجدول رقم 29 تصنيف المنح في دليل إحصاءات مالية الحكومة 59
- الجدول رقم 30 تصنيف المنح في ميزانية المملكة 60
- الجدول رقم 31 تصنيف المنافع الاجتماعية في دليل إحصاءات مالية الحكومة 62
- الجدول رقم 32 تصنيف المنافع الاجتماعية في ميزانية المملكة 63
- الجدول رقم 33 تصنيف المصروفات الأخرى في دليل إحصاءات مالية الحكومة 64
- الجدول رقم 34 النفقات الأخرى على الممتلكات عدا الفوائد 65
- الجدول رقم 35 تحويلات غير مصنفة في بند آخر 65
- الجدول رقم 36 الاقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بالتأمين 67

مقدمة

تقتضي رؤية المملكة 2030 ضمان قدرٍ عالٍ من الشفافية المالية وتوفير معلومات وبيانات شاملة ومفصلة ودقيقة وموثقة بشأن النفقات الحكومية، ويؤدي توفير هذه المعلومات إلى بناء القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية على معلومات واضحة مما ينعكس على النتائج المتحققة، ونظراً لمكانة المملكة وأثر سياستها المالية والاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، تم إعادة تصنيف الميزانية العامة للدولة وفق منهجية دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي حيث أن منهجية هذا النظام تقوم على مفاهيم اقتصادية ومالية توفر مستوى عالٍ من تحليل السياسة المالية للحكومة كما توفر إطاراً تحليلياً متناسقاً مع نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى كنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة ودليل ميزان المدفوعات ودليل الإحصاءات النقدية والمالية، وتحقيق متطلبات إعداد البيانات والتقارير اللازمة لإدارة مالية الحكومة وتحليل السياسة الاقتصادية، وتضمن بالإضافة إلى ذلك الإنسجام مع بيانات الاقتصاد الكلي وإجراء مقارنات مع بيانات الدول الأخرى.

الوحدة الأولى: مفاهيم وخصائص الإيرادات والمصروفات

مقدمة:

تمثل كل من الإيرادات والمصروفات العنصر الرئيس الذي يعكس قوة أو هشاشة الاقتصاد، لذلك فإن تصنيفها وفق النمط الذي يعكس الصورة الفعلية للاقتصاد ومقدراته يحتل مكانة هامة ضمن أدلة الحسابات القومية لمختلف الدول. وهي المكانة التي أولاها له نظام إحصاءات مالية الحكومة الذي أعده صندوق النقد الدولي سواء في إصدار 2001 أو في إصدار 2014 والذي تعمل المملكة العربية السعودية على تبنيه لإضفاء المزيد من الشفافية على حساباتها القومية.

ويتم تصنيف الإيرادات في مختلف الدول بحسب مصادرها التي قد تكون ضريبية أو مداخيل ممتلكات الدولة أو نتاج أنشطتها الاقتصادية والخدمية أو أو نتاج مصادر أخرى مثل التحويلات والاعانات والأقساط وغيرها. أما النفقات فتصنف بدورها بحسب الأغراض التي تخدمها والتي قد تكون في شكل مكافآت وتعويضات للعاملين أو في شكل استخدام للسلع واستهلاك لرأس المال أو في شكل خدمات الدين العام أو في شكل مصروفات متنوعة أخرى مثل الإعانات والتحويلات وغيرها.

وقبل استعراض تفاصيل تصنيف كل من الإيرادات والمصروفات وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة المعد من قبل صندوق النقد الدولي إصدار 2014، تتناول هذه الوحدة مفاهيم الإيرادات العامة وخصائصها والمصروفات العامة وتصنيفها.

أولاً مفهوم الإيرادات العامة وخصائصها

عموماً تمثل الإيرادات العامة مختلف المداخل التي تتلقاها الدولة عبر مختلف وحداتها الاقتصادية وغير الاقتصادية في البلد. سواء كانت هذه المداخل مقابل خدمات تقدمها المصالح الحكومية أو اقتطاعات الزامية يفرضها الدور الرقابي للدولة أو مبالغ تطوعية تقدم للدولة من قبل الأفراد والهيئات الوطنية والدولية والحكومات الأجنبية.

1. مفهوم الإيرادات العامة بحسب نظام إيرادات الدولة السعودي:

تعرف الإيرادات العامة وفقاً لما ورد بنظام إيرادات الدولة السعودي على النحو التالي :

"الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات مالية".

وبحسب هذا التعريف فإن إيرادات الدولة تتمثل في تلك المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة أو التي تدخل خزينتها. ولا تشمل وفق هذا التعريف -طبعاً- التدفقات غير النقدية.

وعليه يصنف نظام إيرادات الدولة السعودي الإيرادات بحسب مصادرها إلى:

- 1- الثروات الطبيعية (وهي الثروات الموجودة طبيعياً سواء تحت الأرض أو فوق الأرض)
- 2- الرسوم والأجور والضرائب (هي التي تدفع نظير الخدمات المقدمة من الحكومة)
- 3- الاقتراض والقروض المسددة .

- 4- عوائد الاستثمار.
- 5- المبيعات والجزاءات والغرامات (الجزاءات والغرامات مقابل مخالفة الانظمة السعودية)
- 6- بيع أملاك الدولة وإيجاراتها .
- 7- التبرعات والهبات والتعويضات.
- 8- أي مصدر آخر يصدر به قرار مجلس الوزراء .

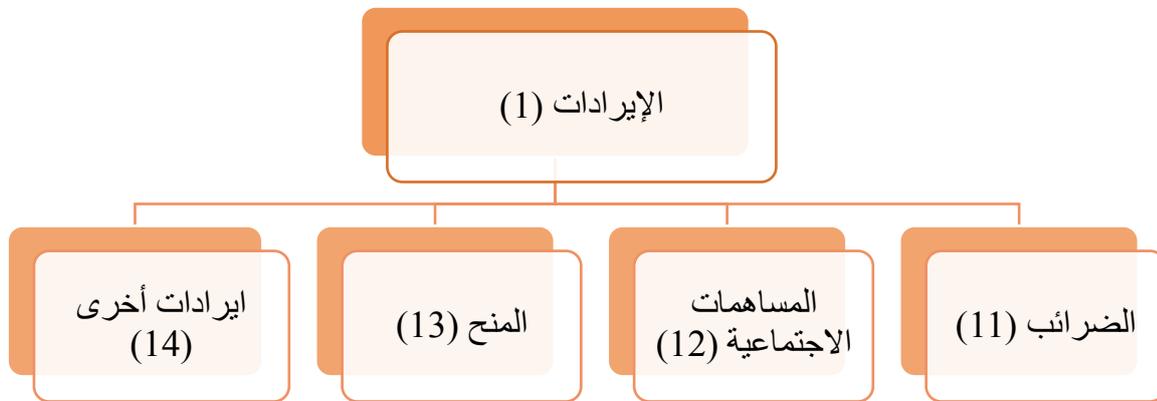
ا. مفهوم الإيرادات العامة بحسب دليل إحصاءات مالية الحكومة

يعرف دليل إحصاءات مالية الحكومة الإيرادات العامة بأنها:

" معاملات تحتوي على تحويلات أو مبادلات تزيد من صافي القيمة "

من هذا التعريف يتضح أن مفهوم إيرادات الدولة واسع جداً ويشمل كل ما من شأنه أن يزيد من صافي القيمة في البلد سواء أخذ شكلاً نقدياً أو غير نقدي. ومن هذا المنظور يصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة الإيرادات إلى:

الشكل رقم 1 تصنيف الإيرادات حسب دليل إحصاءات الحكومة



من هذين التعريفين يتضح أن نظام إيرادات الدولة السعودي يحصر الإيرادات فقط في العناصر المالية أو المداخل التي تتأتى من المصادر المالية وفي شكل تدفقات نقدية. أما نظام إحصاءات مالية الحكومة فينظر إليها من زاوية أوسع إذ يعتبر مختلف المعاملات التي يمكن أن تضيف قيمة جديدة في الاقتصاد بمثابة إيرادات للدولة سواء جاءت في شكل تدفقات مالية أو غير مالية. وبذلك فإن نظام إحصاءات مالية الحكومة يعتبر أكثر شمولية وأدق في تحديد وتقييم إيرادات الدولة وهو ما يعطي صورة أوضح لصناع القرار في الدولة خصوصاً معدي السياسات المالية والخطط التنموية.

III. تعريفات ذات صلة بالإيرادات وفقاً لنظام الإيرادات السعودي :

- الريع : المبالغ المتحصلة من أصول تتوفر طبيعياً .
- الرسم : مبلغ من النقود يسدده المستفيد للدولة إلزاماً، مقابل خدمات عامة ذات نفع خاص تقدم له.
- الضريبة: اقتطاع مالي إلزامي من دخل وثروة شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يدفع للدولة دون مقابل من أجل تحقيق نفع عام.
- المبادلة: تبادل منافع بمقابل .
- التحويل: تبادل منافع بلا مقابل.

IV. خصائص الإيرادات العامة:

تتميز الإيرادات العامة بتنوع مصادرها، وهو ما أدى إلى تباين مميزات كل نوع من أنواع الإيرادات على حده. والجدول التالي يلخص خصائص الإيرادات العامة من حيث الالتزام والمقابل .

الجدول رقم 1 خصائص الإيرادات العامة

نوع المعاملة	الخصائص
ضرائب	تحويلات إجبارية بلا مقابل
مساهمات اجتماعية	تحويلات إجبارية "بمقابل"
منح	تحويلات طوعية بلا مقابل
إيرادات أخرى	
دخل ملكية	مبادلات
مبيعات سلع وخدمات	مبادلات
غرامات وجزاء ومصادرات	تحويلات إجبارية بلا مقابل

النشاط الأول:

حدد خصائص الإيرادات التالية (تحويلات بمقابل، بلا مقابل، إجبارية، طوعية، مبادلات...)

التصنيف	البند	الخاصية
11131	ضرائب مستحقة الدفع من الحكومة العامة	
121	مساهمات الضمان الاجتماعي	
1142	المكوس	
132	منح المنظمات الدولية	
143	الغرامات و الجزاءات و المصادرات	
1411	الفوائد	
1422	الرسوم الإدارية	
113	الضرائب على الملكية	
1135	رسوم على رأس المال	
1413	المسحوبات من شبه منظمات الأعمال	

ثانياً: مفاهيم النفقات

عموماً النفقات العامة هي عبارة عن أعباء تتحملها الدولة في إطار تأدية وظائفها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والدولية وغيرها. بل أكثر من ذلك هي التي تبرر غرض وجود الدولة في نظر المواطن. وإدارة هذه النفقات بشكل كفاء هو الذي يضمن استمرارية الدولة ويوفر الركائز الأساسية لتنافسية الاقتصاد.

1. تعريف النفقات العامة:

من منظور إعداد الميزانية وتخصيص الموارد يمكن تعريف النفقات العامة بأنها: عبارة عن سيولة نقدية يتم اعتمادها سنوياً لكل جهة حكومية . أي أنها تمثل مبالغ الاعتمادات المالية السنوية المخصصة من قبل الدولة – عن طريق وزارة المالية – لمختلف أجهزة الدولة وبرامجها. وتمثل عناصر البابين الأول والثاني من الميزانية العامة. أما إذا نظرنا إليها من منظور دليل إحصاءات مالية الحكومة فإنها:

"عبارة عن انخفاض صافي القيمة نتيجة المعاملات".

وبذلك فإن النفقة العامة تؤدي إلى انخفاض في الأصول أو زيادة في الالتزامات. ويصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة النفقات العامة كما يلي:

الجدول رقم 2 تصنيف النفقات العامة حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة

التصنيف	البند
21	تعويضات العاملين
22	استخدام السلع والخدمات
23	استهلاك رأس المال الثابت
24	الفائدة
25	الإعانات
26	المنح
27	المنافع الاجتماعية
28	مصروفات أخرى

النشاط الثاني

صنف النفقات التالية بين كونها تحويلات أو مبادلات:

التصنيف	البند	تحويلات/مبادلات
2111	الأجور والرواتب العينية	
252	إعانات للمؤسسات الخاصة	
262	المنح إلى المنظمات الدولية	
22131	مخصصات التعليم والتدريب	
21124	النقل	
222	نفقات استهلاكية	
2721	منافع المساعدة الاجتماعية النقدية	
27214	مساعدة الأسر الحاضنة والبديلة	
2121	المساهمات الاجتماعية الفعلية	

التصنيف	البند	تحويلات/مبادلات
22311	مكافآت رؤساء وأعضاء المجالس	
227	ترميمات وتحسينات الأصول	

ا. خصائص النفقات العامة

تتصف النفقات العامة بالعموم، أي أنه يصرف منها على جميع وحدات الجهة الحكومية سواء في شكل مبادلات أي مقابل خدمة معينة أو في شكل تحويلات كما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم 3 خصائص النفقات العامة

نوع المعاملة	الخصائص
تعويضات العاملين	مبادلات
استخدام السلع والخدمات	مبادلات
استهلاك رأس المال الثابت	احتساب (معاملات داخلية)
الفوائد	مبادلات
الاعانات	تحويلات
المنح	تحويلات
المنافع الاجتماعية	تحويلات
مصروفات الملكية الأخرى	مبادلات
مصروفات أخرى	تحويلات

النشاط الثالث:

قارن بين ميزانية المملكة ودليل إحصاءات مالية الحكومية من حيث:

- مفهوم الإيرادات

- مفهوم النفقات

مع تدعيم اجابتك بأمثلة.

الوحدة الثانية: الإيرادات الضريبية

مقدمة

الضرائب هي جميع التحويلات الإجبارية التي تحصل عليها الحكومة العامة بموجب نظام. وتختلف الضرائب عن الرسوم في أن هذه الأخيرة تدفع مقابل خدمات معينة قد تكون فردية أو جماعية. أما الضرائب فهي تفرض بدون مقابل مثل الضرائب على الدخل التي يتعين على الأشخاص دفعها للدولة بمجرد تحقق الدخل الخاضع للضريبة.

ويقسم الدليل الضرائب على النحو التالي:

الجدول رقم 4 تصنيف الضرائب حسب دليل احصاءات مالية الحكومة

التصنيف	البند
111	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
112	الضرائب على الرواتب والأجور
113	الضرائب على الملكية
114	الضرائب على السلع والخدمات
115	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
116	ضرائب أخرى

111 الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

وهي تلك الإقتطاعات التي تفرضها الدولة على المداخيل التي يتلقاها الأفراد بمختلف الأشكال من أجور ورواتب وأتعاب ومزايا إضافية. وتقسم هذه الضرائب بحسب الجهة الخاضعة لها إلى:

1111 ضرائب مستحقة الدفع من الأفراد:

وهي الضرائب التي تفرض على مداخل الأفراد الطبيعيين سواء كانت أجورا أو رواتبا أو أتعابا أو مزايا إضافية.

1112 ضرائب مستحقة الدفع من الشركات ومنشآت أخرى:

وهي الضرائب على تفرض على مداخل الأشخاص المعنويين من شركات ومنشآت أخرى سواء كانت عامة تابعة للدولة أو خاصة. وفي الغالب تفرض هذه الضرائب على الأرباح والمكاسب الرأسمالية.

1113 ضرائب غير مخصصة

وهي الضرائب التي تفرض على مداخل جهات غير خاضعة للفئتين السابقتين.

11131 ضرائب مستحقة الدفع من الحكومة العامة:

وهي الضرائب التي تفرض على مداخل الحكومة العامة.

11132 غير مخصصة أخرى

يدرج في هذا البند الضرائب على المداخل والمكاسب الرأسمالية التي لا يمكن إدراجها في الفئات السابقة. وذلك لإضفاء نوع من المرونة على الحسابات لتسجيل كل المداخل الخاضعة للضريبة بما في ذلك تلك التي تفرضها الحالات الاستثنائية.

112 الضرائب على الرواتب والأجور

تفرض على أرباب العمل من مجموع الرواتب والأجور التي يدفعونها لموظفيهم. وتختلف هذه الضرائب عن السابقة، في كون الأولى تفرض على أجر العامل نفسه بمثابة ضريبة على دخله، أما هذه الضرائب فيدفعها رب العمل عن توظيفه للعمال.

113 الضرائب على الملكية

على خلاف الضرائب السابقة، تفرض هذه الضرائب على استخدام الثروة أو ملكيتها. وقد تفرض هذه الضرائب على فترات دورية منتظمة (مرة كل سنة مثلاً) أو لمرة واحد فقط أو عند حدوث تغيير في الملكية وتنقسم إلى الفئات التالية:

1131 الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة

يغطي هذا البند الضرائب المفروضة بانتظام على استخدام أو ملكية الممتلكات غير المنقولة والتي تشمل الارض والمباني. وتفرض هذه الضرائب على قيمة العقار.

1132 الضرائب المتكررة على صافي الثروة

يغطي هذا البند الضرائب المفروضة بانتظام على صافي الثروة. وعلى خلاف البند السابق تفرض هذه الضريبة على صافي الثروة الذي يساوي مجموع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة - الخصوم على تلك الممتلكات.

1133 ضرائب التركات والأيلولة والهبات

يغطي هذا البند الضرائب التي تفرض على انتقال الملكية عند وفاة المالك بما في ذلك الهبات التي تتم بين الأفراد الأحياء.

1135 رسوم على رأس المال

يغطي هذا البند الضرائب التي تفرض على القيمة أو الصافية للأصول المملوكة من قبل الجهات المؤسسية.

1136 الضرائب المتكررة الأخرى على الممتلكات

يشمل كل الضرائب المتكررة المفروضة على الممتلكات التي لا تدخل في الممتلكات غير المنقولة مثل الضرائب على الجواهر والمواشي، حيازة الأسلحة وغيرها أي الضرائب غير المدرجة بالفئات (1131، 1132، 1134).

114 الضرائب على السلع والخدمات

وتشمل مختلف الضرائب الواجبة الدفع نتيجة إنتاج أو بيع أو تأجير أو تحويل أو تسليم السلع أو تقديم الخدمات أو نتيجة الاستهلاك الذاتي أو التكوين الرأسمالي الذاتي. وتنقسم هذه الضرائب إلى ستة أصناف هي:

الجدول رقم 5 الضرائب على السلع والخدمات

التصنيف	البند
1141	الضرائب العامة على السلع والخدمات
1142	المكوس الانتقائية
1143	أرباح احتكار المالية العامة
1144	الضرائب على خدمات معينة
1145	ضرائب على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة
1146	الضرائب الأخرى على السلع والخدمات

1141 الضرائب العامة على السلع والخدمات

يشمل هذا البند جميع الضرائب المفروضة على إنتاج مجموعة من السلع أو تأجيرها أو توريدها أو بيعها أو شرائها أو أي تغير آخر في ملكيتها أو على تقديم الخدمات. وتفرض هذه الضرائب بغض النظر عن كون السلع والخدمات منتجة محلياً أو مستوردة كما قد تفرض في أية مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع. وتتفرع هذه الضرائب إلى:

11411 ضرائب القيمة المضافة:

هي تلك الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات وتتولى المنظمات تحصيلها على مراحل على أن يتحمل المشتري النهائي عبئها الكامل في نهاية الأمر. وتحتسب هذه الضرائب على أسعار السلع والخدمات

حتى ولو تضمنت في حد ذاتها ضرائب أخرى كما قد تفرض على السلع والخدمات المستوردة.

11412 ضرائب المبيعات

وهي الضرائب التي تفرض على مرحلة واحدة سواء عند مرحلة التصنيع والإنتاج أو عند البيع بالجملة أو بالتجزئة.

11413 ضرائب رقم المبيعات وضرائب عامة أخرى على السلع

والخدمات

ضرائب التداول والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات وتشمل الضرائب التراكمية التي تفرض على السلع والخدمات في مختلف مراحل الاستهلاك. ويتم دفعها عند كل مرحلة من مراحل التداول دون تخفيض الضرائب المفروضة على المدخلات. أي أنها تراكمية عكس الضريبة على القيمة المضافة.

11414 الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية

وهي تفرض على أي تغير يطرأ في ملكية الممتلكات (انتقال الملكية) باستثناء التغير الناتج عن الإرث أو الهبة. وتشمل الضرائب التي تفرض على شراء وبيع الأصول المالية وغير المالية، الضرائب على الشيكات والأشكال الأخرى للسداد، المصروفات المدفوعة على الصفقات القانونية الخاصة مثل إقرار العقود وأشكال نقل ملكية الأصول غير المنقولة.

1142 المكوس الانتقائية

وهي التي تفرض على أنواع معينة من السلع والخدمات، مثل الضرائب

على سلع الرفاه، الضرائب على استهلاك التبغ والسجائر، الضرائب على استهلاك الطاقة وغيرها.

1143 أرباح احتكار المالية العامة (أرباح الاحتكارات الضريبية)

يقصد بالاحتكارات الضريبية المؤسسات والشركات الحكومية والشبه الحكومية المستفيدة من امتياز الاحتكار بشكل قانوني لنوع معين من السلع والخدمات بهدف رفع مداخيل الدولة مثل احتكار إنتاج البترول. فأرباح مثل هذه الشركات تمثل دخلا هاما للدولة.

1144 الضرائب على خدمات معينة

وهي الضرائب التي تفرض على خدمات معينة في الدولة مثل الضرائب على النقل عموما والنقل الجوي خصوصا، الضرائب على الخدمات البنكية، الضرائب على خدمات التأمين وغيره... مع الإشارة إلى أن هذه الضرائب تختلف عن تلك الواردة في الفئات 1141، 111، 1143، 1412، 1413، 11414، 116، 1142.

1145 ضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو

مزاولة الأنشطة

وهي عبارة عن الحقوق التي تفرض لإصدار الرخص والتصاريح والتي تدخل في إطار الدور الرقابي للدولة. وتتفرع هذه الضرائب إلى:

الجدول رقم 6 ضرائب على استخدام السلع والتراخيص المرتبطة بها

التصنيف	البند
11451	ضرائب المركبات
11452	ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاوله خدمات
114521	الرخص التجارية والمهنية
114522	ضرائب التلوث
114523	تراخيص الإذاعة والتلفزيون
114524	التراخيص والتصاريح للأسر (للصيد الترفيهي، ملكية الحيوانات الأليفة، التراخيص الإذاعية والتلفزيونية)
114525	السماح باستخدام سلع أو أداء أنشطة غير مصنفة في بند آخر

1146 الضرائب الأخرى على السلع والخدمات

يشمل هذا البند الضرائب على استخراج المعادن والموارد القابلة للنفاد سواء المملوكة للدولة أو الموجودة في دول أخرى. وتشمل مختلف الضرائب التي لم ترد في الفئات من 1141 إلى 1145. وفي الغالب تكون هذه الضرائب في شكل مبالغ ثابتة عن كميات معينة أو أوزان من الإنتاج.

النشاط الأول

صنف الضرائب التالية في الحسابات المعنية

الضريبة	الحساب المعني
الضرائب السنوية على المباني التجارية	
الضرائب على الميراث	
الضريبة على حيازة الأسلحة	
الضرائب على بيع الأسهم	
الضرائب على السجائر	
الضرائب على صرف العملات	

النشاط الثاني:

قارن بين الضرائب التالية من حيث كيفية الحساب

- الضريبة على القيمة المضافة
- الضريبة على المبيعات
- ضرائب رقم المبيعات

115 الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية

تكون الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية واجبة الدفع عندما تعبر السلع الحدود أو الجمارك الوطنية، أو عندما تكون الخدمات المقدمة بين جهتين أو شخصين أحدهما مقيم والآخر غير مقيم.

وتضم الضرائب على التجارة الدولية ما يلي:

الجدول رقم 7 الضرائب على التجارة الدولية

التصنيف	البند
1151	الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى
1152	الضرائب على الصادرات
1153	أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد
1154	أرباح الصرف
1155	الضرائب على عمليات الصرف
1156	الضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية

1151 الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى

تشمل كل المداخل المدفوعة عن ادخال سلع إلى البلد أو تلقي خدمات من أشخاص غير مقيمين. وقد يكون الهدف من هكذا ضرائب رفع مداخل الخزينة أو تخفيض الواردات لحماية المنتجات المحلية. وقد تحسب هذه الضرائب كنسب من قيمة الواردات أو كقيم ثابتة وفقاً لسلم التعريف الجمركية المعتمدة.

1152 الضرائب على الصادرات

وتشمل المدفوعات التي تسدد على السلع المصدرة للخارج أو عن الخدمات المقدمة لزيائن غير مقيمين

1153 أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد

تشمل اقتطاعات أرباح المؤسسات والشركات المستفيدة من امتياز احتكار التجارة الخارجية في البلد استراداً أو تصديراً أو تقديم وتلقي

الخدمات من أو إلى الأشخاص والجهات غير المقيمة.

1154 أرباح الصرف

تشمل الأرباح الناتجة عن السلطات الضريبية للحكومة أو عن السلطات النقدية التي تمارس من أجل تحقيق هامش بين سعر شراء وبيع النقد الاجنبي يفوق تغطية التكاليف الادراية.

1155 الضرائب على عمليات الصرف

وهي الضرائب المفروضة على بيع أو شراء النقد الاجنبي سواء بسعر صرف موحد أو بأسعار صرف مختلفة.

1156 الضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية

وتشمل الضرائب الأخرى المفروضة على مختلف جوانب التجارة والمعاملات الدولية باستثناء تلك التي تدفع من قبل المنتجين مثل الضرائب المفروضة على السياحة الدولية، الضرائب على التأمين، الضرائب على الاستثمار. وغيرها.

النشاط الثالث

على افتراض أن أحد التجار يخضع لضريبة على القيمة المضافة بمعدل 10% وضرائب على المبيعات 2%. وقد قام خلال شهر شعبان بالمعاملات التالية:

- شراء معدات انتاج بمبلغ 200000 ريال
- شراء مواد أولية بمبلغ 60000 ريال
- بيع منتجات بمبلغ 180000 ريال
- بيع سلع بمبلغ 80000 ريال

المطلوب تحديد المبلغ الذي يتعين عليه دفعه لمصلحة الضرائب مع التفصيل بين الضريبتين.

116 ضرائب أخرى

تندرج تحت هذا البند الضرائب المفروضة بصورة غالبية على وعاء أو أوعية غير مصنفة ضمن البنود الضريبية السابقة. وينقسم هذا البند إلى:

التصنيف	البند
1161	ضرائب مستحقة على شركات الأعمال
1162	ضرائب مستحقة على جهات أخرى غير شركات الأعمال أو غير معرفة.

يشمل هذا البند الضرائب التي لا تفرض بناء على معيار الدخل سواء الفعلي أو المتوقع وإنما تفرض بناء على معايير أخرى مثل ضريبة الرؤوس. كما يشمل أيضا ضرائب الطوابع التي تفرض على أنشطة غير مشمولة ببند الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (11414) مثل مداخيل بيع الطوابع الاجبارية على العقود.

الوحدة الثالثة: الإيرادات غير الضريبية

مقدمة

تشكل الإيرادات الضريبية عنصرا رئيسا في أغلب ميزانيات الدول، غير أن الإيرادات غير الضريبية هي الأخرى تشكل موردا بالغ الأهمية، بل إنه في بعض الدول يشكل المورد الرئيس في الميزانية خصوصا في الدول التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة. وبحسب دليل إحصاءات مالية الحكومة تشمل الإيرادات غير الضريبية:

– 12 المساهمات الاجتماعية

– 13 المنح

– 14 الإيرادات الأخرى

12 المساهمات الاجتماعية (غير مستخدم)

هي مداخيل مقتطعة مستحقة في إطار برامج الضمان الاجتماعي لتشكيل مخصصات التأمين الاجتماعي الواجبة الدفع. تصنف المساهمات الاجتماعية بحسب طبيعة الشخص الذي يدفعها وبحسب طبيعة المستفيد. وهذه المساهمات تكون من:

- جهات التوظيف نيابة عن موظفيهم
- الموظفين أنفسهم
- الموظفين لحسابهم الخاص
- العاطلين عن العمل لضمان أحقيتهم في الضمان الاجتماعي

تدفع هذه المساهمات نقداً أو عيناً للمساهمين أنفسهم أو لتابعيهم أو لذوي الحقوق. وتكون المساهمات في الغالب إلزامية لكنها قد تكون طوعية بناءً على اعتبارات أخرى مثل الإعفاء من بعض الالتزامات الضريبية. وتتفرع المساهمات الاجتماعية إلى:

الجدول رقم 8 المساهمات الاجتماعية

التصنيف	البند
121	مساهمات الضمان الاجتماعي
122	مساهمات اجتماعية أخرى.

النشاط الأول:

من يتولى دفع المساهمات الاجتماعية ولماذا؟

13 المنح (غير مستخدم)

هي تحويلات مستحقة لوحدة حكومية من وحدات حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو من منظمات دولية لكنها لا تأخذ شكل الرسوم أو الإعانات أو المساهمات الاجتماعية.

ويعرف التحويل بأنه صفة تقوم بموجبها وحدة مؤسسية بتقديم سلع أو خدمات أو أصول لوحدة حكومية أخرى دون أن تتلقى هذه الأخيرة من الأولى أية سلع أو خدمات أو أصول في مقابل ذلك. وتصنف المنح أولاً بحسب الجهات المانحة ثم بحسب طبيعة المنحة جارية أو رأسمالية مثلما يظهر في التصنيف التالي:

الجدول رقم 9 المنح

التصنيف	البند
131	منح الحكومات الأجنبية
1311	منح جارية
1312	منح رأسمالية
132	منح المنظمات الدولية
1321	منح جارية
1322	منح رأسمالية
133	منح من وحدات حكومية عامة أخرى
1331	منح جارية
1332	منح رأسمالية

النشاط الثاني:

صنف المبالغ التالية في حساباتها:

- مبالغ مدفوعة عن أرباب العمل لتأمين موظفيهم
- مبالغ تلقتها المملكة من منظمة التعاون الخليجي دون مقابل
- الفائدة المستحقة عن ودائع لدى البنوك الأجنبية
- إيجار مطار الأحساء للخطوط الجوية القطرية
- رسوم الإقامة

14 الإيرادات الأخرى

تشمل الإيرادات الأخرى مختلف المداخل التي تحصل عليها الدولة في أشكال أخرى غير الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح مثل عوائد الممتلكات وعوائد بيع السلع والخدمات وغيرها من مصادر الدخل المتنوعة. وتنقسم إلى 5 فئات:

الجدول رقم 10 الإيرادات الأخرى

التصنيف	البند
141	دخل الملكية
142	مبيعات السلع والخدمات.
143	الغرامات و الجزاءات و المصادرات
144	تحويلات غير مصنفة في مكان آخر
145	إيرادات متنوعة و غير مصنفة في مكان آخر

141 دخل الملكية:

يشمل هذا البند الإيرادات التي تكتسبها جهة حكومية عامة مقابل وضع أصول مالية أو موارد طبيعية تملكها تحت تصرف جهة أخرى. وتنقسم مداخل الملكية إلى:

1411 الفوائد

وهي نوع من المداخل الاستثمارية المستحقة لمن يملك أنواعا معينة من الأصول المالية (حقوق السحب الخاصة، الودائع، ضمانات الديون وغيرها)

ويضعها تحت تصرف جهة مؤسسية أخرى. وتصنف الفوائد بحسب مصدرها على النحو التالي:

الجدول رقم 11 الفوائد

التصنيف	البند
14111	فوائد غير المقيمين
14112	فوائد من المقيمين غير الجهات الحكومية العامة
14113	فوائد من الجهات الحكومية العامة الأخرى

1412 أرباح موزعة

وهي المداخل التي تتلقاها الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام بكونها مالكة لحقوق الملكية في مقابل الأموال التي توظفها لدى منظمات أعمال أخرى. وتصنف هذه الأرباح أيضا بحسب مصدرها على النحو التالي:

الجدول رقم 12 أرباح موزعة

التصنيف	البند
14121	أرباح موزعة من غير المقيمين
14122	أرباح موزعة من المقيمين

1413 المسحوبات من شبه منظمات الأعمال

وهي تلك الحصص من المداخل القابلة للتوزيع التي يسحبها المالك من شبه منظمات الأعمال على اعتبار أن هذه الأخيرة لا توزع أرباحا وإنما تتيح للمالك حق السحب من المداخل القابلة للتوزيع. وتخضع هذه المسحوبات لنفس قواعد تسجيل الأرباح الموزعة.

1415 الإيجار (الريع)

وهي المداخيل المستحقة لملاك الموارد الطبيعية مقابل وضع هذه الموارد تحت تصرف أية جهة مؤسسية أخرى لاستخدامها في الإنتاج. وترتبط هذه المداخيل بالموارد المؤجرة فوق الأرض أو في باطنها أو في أي شكل آخر من أشكال الموارد الطبيعية.

142 مبيعات السلع والخدمات

وتشمل مبيعات المؤسسات السوقية الرسوم الإدارية المفروضة على الخدمات، المبيعات العرضية التي تقوم بها المؤسسات غير السوقية. وتسجل مبيعات السلع والخدمات بمبالغها الاجمالية أي دون تخفيض النفقات المصروفة عنها. وتشمل:

الجدول رقم 13 مبيعات السلع والخدمات

التصنيف	البند
1421	مبيعات المؤسسات السوقية
1422	الرسوم الإدارية
1423	المبيعات العرضية للمؤسسات غير السوقية
1424	المبيعات المحتسبة عن السلع والخدمات

1421 مبيعات المؤسسات السوقية:

تشمل المبيعات التي تحققها منشأة تابعة لمؤسسة تقع في منطقة جغرافية واحدة وتقوم بنشاط انتاجي واحد ويغلب على حساباتها الطابع الاقتصادي.

1422 الرسوم الإدارية

تشمل الرسوم الإلزامية المفروضة على التراخيص والرسوم الإدارية الأخرى الناتجة عن مبيعات الخدمات مثل رخص القيادة، جوازات السفر، الرسوم القضائية، رخص الشبكات التلفزيونية والإذاعية وغيرها. وتعتبر هذه الرسوم بمثابة مبيعات حينما تفرض مقابل الدور الرقابي والضبطي الذي تمارسه الدولة ويكون الدفع كنسبة متناسبة مع تكلفة الخدمة.

1423 المبيعات العرضية للمؤسسات غير السوقية

تشمل مبيعات السلع والخدمات التي تحققها المؤسسات غير السوقية التابعة للجهات الحكومية العامة والتي لا تدخل في إطار الرسوم الإدارية. تغطي هذه المبيعات الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها استثناءً الدوائر والوكالات الحكومية مثل بيع منتجات أنشطة بعض المدارس، منتجات المزارع النموذجية، البطاقات البريدية، رسوم الخدمات الصحية، الرسوم الدراسية في المدارس الحكومية، رسوم الدخول إلى المتاحف الحكومية، المواقع التي تديرها الجهات الحكومية، رسوم دخول المراكز والمجمعات الثقافية والترفيهية الحكومية.

1424 مبيعات محتسبة لسلع وخدمات

تشمل السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات لموظفيها كتعويضات عينية. وهنا تتصرف الجهة الحكومية كجهة موظفة أو رب عمل من جهة وكجهة منتجة للسلع والخدمات من جهة أخرى. وتحدد هذه المبيعات

بالقيمة النقدية للسلع والخدمات الموزعة على الموظفين واعتبار أن الموظف استخدم قيمة هذه السلع والخدمات لشراء منتجات الجهة الحكومية.

143 الغرامات و الجزاءات و المصادرات

وتشمل التحويلات التي تفرضها الأنظمة واللوائح التنفيذية والمحاكم أو الأجهزة شبه القضائية على الوحدات بسبب انتهاكها للقوانين أو الأنظمة الإدارية. وتشمل أيضا المبالغ التي تم الاتفاق على دفعها خارج الأطر القضائية وكذا المدفوعات الجزائية التي تفرضها الوحدات الحكومية في إطار الإجراءات الإدارية.

144 تحويلات غير مصنفة في مكان آخر

وتشمل الإعانات والهبات والتحويلات المقدمة من الأفراد، والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح، والجمعيات غير الحكومية، الشركات، وأية مصادر أخرى غير المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية. وتصنف كما يلي:

الجدول رقم 14 الإعانات والهبات والتحويلات

التصنيف	البند
1441	التحويلات الجارية غير مصنفة في مكان آخر
14411	الإعانات
14412	تحويلات جارية أخرى غير مصنفة في مكان آخر
1442	تحويلات رأسمالية غير مصنفة في مكان آخر

145 الأقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة ونظم الضمانات الموحدة

تشمل الأقساط المدفوعة على التأمينات غير التأمين على الحياة التي تضمن أحقية الحصول على التأمين ضد المخاطر، المستحقات المدفوعة من قبل نظم التأمين والرسوم المستحقة لتأمين الضمانات الموحدة. وتصنف كما يلي:

الجدول رقم 15 الأقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بالتأمين

التصنيف	البند
1451	الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية
14511	الأقساط
14512	رسوم نظم الضمانات الموحدة
14513	المطالبات الجارية
1452	المطالبات الرأسمالية
1453	إيرادات متنوعة أخرى

النشاط الثالث:

أجب على الأسئلة التالية:

1. لماذا تصنف الرسوم الإدارية مع مبيعات السلع والخدمات بدلا من الضرائب خصوصا وأنها عبارة عن مبالغ إلزامية الدفع؟
2. لماذا يتم دفع المنح مادامت أنها بغير مقابل؟
3. لماذا تفرض الدول على الأفراد دفع مستحقات الضمان الاجتماعي رغم أن المستفيد في نهاية المطاف هو الفرد الدافع للأقساط؟

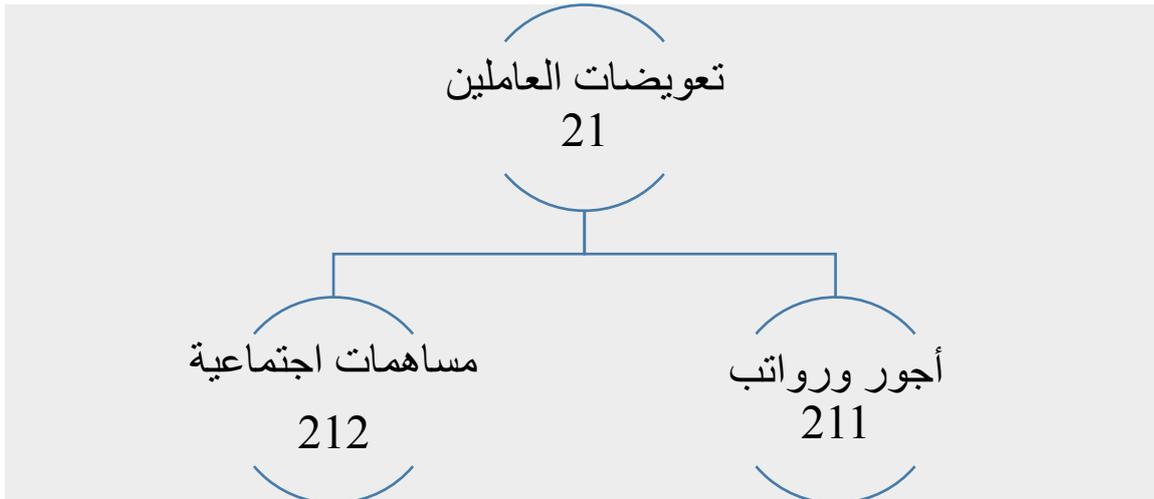
الوحدة الرابعة: تعويضات العاملين (الباب الأول)

مقدمة

توظف المؤسسات الحكومية أعداداً كبيرة من الموظفين لسد احتياجات الخدمة العمومية حيث تعد هذه الأعداد بالملايين في الكثير من الدول. الأمر الذي جعل تعويضات هؤلاء الموظفين ومكافآتهم تمثل بنداً رئيساً في ميزانية أية دولة والذي تسعى إلى ترشيده بكل الوسائل.

ويشمل بند تعويضات الموظفين مجموع المكافآت النقدية أو العينية المستحقة الدفع للموظف الحكومي مقابل العمل الذي أداه خلال الفترة المحاسبية المعنية، باستثناء العمل المتصل بتكوين رأس المال للحساب الذاتي. بعبارة أخرى يشمل هذا البند جميع المكافآت النقدية والعينية التي يتعين دفعها للموظف الحكومي مقابل الخدمة التي يؤديها، وتضم الرواتب والأجور ومساهمات أرباب العمل في برامج الضمان الاجتماعي (التقاعد والتأمينات الاجتماعية) لصالح موظفيهم وتنقسم إلى قسمين كما في الشكل التالي:

الشكل رقم 2 تعويضات العاملين



وبحسب دليل إحصاءات مالية الحكومة تصنف تعويضات العاملين (21) كما يلي:

الجدول رقم 16 تصنيف تعويضات العاملين (الباب الأول)

التصنيف	البند
211	الأجور والرواتب
2111	النقدية
2112	العينية
212	المساهمات الاجتماعية
2121	الفعلية
2122	المحتسبة

211 الأجور والرواتب

وتأخذ شكلين:

2111 الأجور والرواتب النقدية.

هي المبالغ التي تدفع نقدا للعاملين أو باستخدام أية وسيلة مالية أخرى للدفع في مقابل العمل الذي يؤديه. وتستثنى من الأجور والرواتب المبالغ المدفوعة لتكوين رأس المال الذاتي. وتشمل الأجور والرواتب النقدية:

- الأجور والرواتب الأساسية التي تدفع أسبوعياً أو شهرياً أو وفق أي مجال زمني آخر.
- البدلات المدفوعة دورياً للعامل مثل بدل السكن أو بدل النقل وغيره

- الأجر المدفوع عن التوقفات المؤقتة عن العمل كالعطل باستثناء العطل المرضية والإصابات
- المكافآت الإضافية السنوية
- مكافآت الأداء أو الإنجازات التي تقدم في إطار نظم تحفيز معينة
- البدلات المحلية
- بدلات الاغتراب
- المكافآت
- الرواتب التكميلية السنوية مثل "راتب الشهر الثالث عشر"

مع الإشارة إلى أن بعض الخدمات يقوم الموظف بشرائها من رب العمل مثل اقتطاعات النقل الذي يوفره رب العمل على حساب الموظفين. ولا يجب أن تضم الأجر النقدية المدفوعات التي تسدها الدولة للموظفين تعويضا عن تمكينهم من أداء العمل بشكل أفضل. كما تستثنى الأجر والرواتب النقدية أيضا المبالغ التي تدفعها الحكومة لموظفيها في شكل:

- بدل تعليم الأولاد أو بدلات للزوجات أو أية بدلات أخرى عن التابعين
- المبالغ المدفوعة بشكل كلي أو جزئي للعاملين الغائبين عن العمل بسبب المرض أو حوادث العمل أو الأمومة
- المبالغ التي تدفع للموظفين أو لذوي الحقوق عن فقدان مناصبهم بسبب عجزهم عن العمل أو الوفاة في حادث وغيره.

2112 الاجور والرواتب العينية

وتتمثل في مختلف المدفوعات المسنحة للعامل في شكل سلع أو خدمات أو أسهم أو تنازل عن الفوائد أو غيره. وتستثنى هذه الأجور والرواتب المدفوعات المتعلقة بتكوين رأس المال الذاتي. ويجب ألا تكون السلع والخدمات المقدمة من الحكومة لموظفيها ذات علاقة بمساعدتهم لأداء عملهم. ويمكن أن تشمل الأجور والرواتب العينية:

- الوجبات الغذائية، والمشروبات، ومنها تلك المستهلكة في سفريات العمل.
- الكساء
- سيارات الخدمة
- خدمات الإسكان أو الإقامة من النوع الذي يمكن أن يستخدمه جميع أفراد الأسرة التي ينتمي إليها الموظف
- الأنشطة الرياضية والترفيهية
- النقل من وإلى العمل وغيره

وفي المملكة العربية السعودية تصنف الأجور والرواتب على النحو التالي:

الجدول رقم 17 تصنيف الاجور والرواتب وفقاً لميزانية المملكة

التصنيف	الاسم
2	المصروفات
21	تعويضات العاملين
211	أجور ورواتب نقدية وعينية
2111	رواتب وأجور نقدية
21111	أجور ورواتب أساسية
21112	البدلات
21113	مكافآت
2112	أجور ورواتب عينية
21121	الإعاشة العينية
21122	الإسكان العيني
21123	الكساوي العينية
21124	النقل
21129	أجور ورواتب عينية أخرى

النشاط الأول: تعويضات العاملين في جامعة الملك سعود

تظهر الكشوف السنوية للأجور في جامعة الملك سعود ما يلي:

- رواتب أساسية 3 مليون ريال سعودي
- بدلات السكن والتأثيث 250000 ريال سعودي
- عطل مرضية 500000 ريال سعودي
- المكافأة السنوية 800000 ريال سعودي
- بدل تعليم الأولاد 320000 ريال سعودي

- بدل الزوجة غير العاملة 180000 ريال سعودي
- رواتب الأمومة 750000 ريال سعودي
- مصروفات التدريب 120000 ريال سعودي
- تعويضات حوادث العمل 80000 ريال سعودي
- مصاريف الكساي 90000 ريال سعودي
- سيارات الخدمة 60000 ريال سعودي
- مصاريف نقل الموظفين 85000 ريال سعودي
- مدفوعات الضمان الاجتماعي 210000 ريال سعودي

المطلوب

- تحديد المصاريف التي تدرج ضمن الرواتب والأجور
- توزيع المصاريف على البنود المعنية

212 المساهمات الاجتماعية

وهي المدفوعات، الفعلية أو المحتسبة، التي تتحملها الوحدات الحكومية العامة تجاه صناديق الضمان الاجتماعي أو صناديق المنح الاجتماعية أو أية برامج تأمين أخرى لتمكين موظفيها من الحصول على أحقية استفادة موظفيها من المنافع. إذاً هي مدفوعات تتحملها جهات التوظيف لفائدة موظفيها. ويصنف دليل احصاءات مالية الحكومة المساهمات الاجتماعية على النحو التالي:

الجدول رقم 18 المساهمات الاجتماعية

التصنيف	الاسم
2121	المساهمات الاجتماعية الفعلية
2122	المساهمات الاجتماعية المحتسبة

2121 المساهمات الاجتماعية الفعلية

وهي المساهمات المستحقة الدفع لجهات التأمين، أو لصناديق الضمان الاجتماعي، أو لوحدات مؤسسية أخرى مسئولة عن تنظيم وإدارة برامج التأمين الاجتماعي، ومنها وحدات الحكومة العامة التي تدير صناديق معاشات تقاعد غير مستقلة .

2122 المساهمات الاجتماعية المحتسبة

تقدم بعض الحكومات منافع اجتماعية مباشرة إلى موظفيها الحاليين أو السابقين أو عائلاتهم من مواردها الخاصة (دون إشراك شركة تأمين أو صندوق الضمان الاجتماعي). ويجب احتساب مساهمات اجتماعية مساوية في قيمتها لمقدار المساهمات الاجتماعية التي تكون مطلوبة لضمان الحق الفعلي في المنافع.

أما ميزانية المملكة العربية السعودية فتصنف المساهمات الاجتماعية على النحو التالي:

الجدول رقم 19 تصنيف المساهمات الاجتماعية في ميزانية المملكة

التصنيف	الاسم
212	المساهمات الاجتماعية لأرباب العمل
2121	مساهمات اجتماعية فعلية
21211	حصة الحكومة للمؤسسة العامة للتقاعد
21212	حصة الحكومة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
21213	تأمين طبي
2122	مكافأة نهاية الخدمة

النشاط الثاني:

في الحساب الشهري لأحدى المؤسسات الحكومية ظهرت العناصر التالية:

- اقتطاعات التقاعد
 - مصاريف التقاعد
 - اقتطاعات الضمان الاجتماعي
 - مصاريف الضمان الاجتماعي
 - مصاريف الخدمات الصحية
 - تعويضات العلاج أثناء فترات الإجازة بالخارج
1. حدد العناصر التي تصنف ضمن المساهمات الاجتماعية وصنفها حسب نوع المساهمة الاجتماعية
2. صنف هذه العناصر في حساباتها المعنية

**الوحدة الخامسة: مصروفات استخدام
السلع والخدمات واستهلاك رأس المال
والتمويل**

مقدمة

إلى جانب الأجور، تعرف الميزانيات العامة بـ بروز بنود نفقات استخدام السلع واستهلاك رأس المال، خصوصاً في بعض القطاعات سواء من حيث المبالغ أو من حيث تعدد الحسابات.

وبالإضافة إلى السلع والخدمات، تستهلك المؤسسات الحكومية رأس المال الثابت، غير أن هذا الاستهلاك لا يأخذ شكل الطابع النقدي لذلك فإن الكثير من الدول لا تدرجه في ميزانياتها رغم أن دليل إحصاءات مالية الحكومة يعتبره عنصراً من عناصر الانفاق الحكومي.

على خلاف استهلاك رأس المال تظهر تكاليف التمويل التي غالباً ما تأخذ شكل الفوائد ضمن حسابات الميزانية.

22 استخدام السلع والخدمات (الباب الثاني)

ويتعلق الأمر بقيمة السلع والخدمات التي تم استهلاكها في نشاط المؤسسات الحكومية سواء كان الأمر لأغراض سوقية أو غير سوقية.

- يسجل استخدام السلع كإنفاق عندما يتم استخدامها وليس عند شرائها. أما الخدمات فهي تشتري وتستهلك في نفس الوقت.
- يدرج ضمن استخدام السلع أيضاً التغيرات التي تطرأ على مخزوناتها مما يؤدي إلى إدراج التالف منها في المخازن ضمن الاستهلاكات.
- تضم قيمة السلع المشتراة كل المبالغ المدفوعة عليها أثناء فترة اقتنائها.
- يشمل استخدام السلع والخدمات ما يلي:

0 السلع والخدمات التي يستخدمها العاملون في القيام بأعمالهم وما

يدفع من مكافآت مقابل تلك السلع والخدمات

0 النفقات على السلع المعمرة غير المكلفة

0 النفقات على إصلاح وصيانة الأصول الثابتة (الزامية)

0 المشتريات من أسلحة التدمير

0 السلع والخدمات التي تستخدمها الحكومة لإنتاج سلع وخدمات غير

سوقية يتم توزيعها على قطاع الأسر

وبعبارة أخرى يتألف بند استخدام السلع والخدمات من جميع السلع

والخدمات التي تستخدمها الحكومة في إنتاج السلع والخدمات التي توفرها

للمجتمع سواء للاستهلاك الجماعي أو الفردي، باستثناء تلك التي تستعمل

في تكوين رأس المال الذاتي، ومن بنود هذه الفئة ما يلي: نفقات السفرات،

الخدمات البريدية، إمدادات المياه، والصرف الصحي، جمع النفايات، الوقود،

الاتصالات، تسجيل السيارات، اللوازم المكتبية، إصلاح وصيانة، استئجار العقار

والمعدات، الرسوم المصرفية، التكاليف ورسوم الخدمات القانونية، تكاليف

التدريب، حفلات الاستقبال الرسمية، الإعلان، الاستشارات، دراسات الجدوى،

رسوم العضوية، رسوم القروض، قطع الغيار...

وعلى الرغم من عدم تقسيم "استخدام السلع والخدمات" في دليل إحصاءات

مالية الحكومة 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي فقد تم تقسيمه من

قبل الوزارة في الميزانية العامة للدولة إلى تسعة أقسام رئيسية كما هو موضح

في الجدول التالي:

الجدول رقم 20 تصنيف استخدام السلع والخدمات في ميزانية المملكة

التصنيف	الاسم
221	نفقات تشغيلية
222	نفقات استهلاكية
223	نفقات مخصصة
224	الصيانة والنظافة والتشغيل
225	دراسات وتصاميم و استشارات وإشراف ومعلومات
227	ترميمات وتحسينات الأصول
228	فروق تحويل العملات
229	سلع وخدمات أخرى

221 نفقات تشغيلية

وتشمل مختلف أوجه الانفاق الحكومي التي تسمح بتشغيل المرافق وتمكن من تنفيذ الأنشطة المختلفة. وتفصل في ميزانية المملكة على النحو التالي:

الجدول رقم 21 تصنيف النفقات التشغيلية في ميزانية المملكة

التصنيف	الاسم
2211	نفقات الخدمات العامة
22111	الكهرباء
22112	المياه والصرف الصحي
22113	الاتصالات
22114	البريد
22115	شحن اللوازم والمعدات
2212	نفقات الوقود والمحروقات
22121	محروقات
22122	غاز
22129	نفقات وقود ومحروقات أخرى
2213	نفقات إدارية
22131	مخصصات التعليم والتدريب
22132	حفلات وضيافات
22133	المصاريف السفرية
22134	تذاكر السفر
22135	تنظيم ندوات ومؤتمرات والمعارض
22136	بدل الضيافة النقدي
22139	نفقات إدارية أخرى
2214	استئجار
22141	استئجار العقار

التصنيف	الاسم
22142	استئجار الأجهزة والمعدات والآلات
22143	استئجار وسائل النقل
22149	نفقات استئجار أخرى

222 نفقات استهلاكية

وهي التي تتعلق باستهلاك السلع المادية في تنفيذ أنشطة المنظمة مثل المستلزمات المكتبية، قطع الغيار، المستلزمات الطبية وغيرها. وتفصل في ميزانية المملكة على النحو التالي:

الجدول رقم 22 تصنيف النفقات الاستهلاكية في ميزانية المملكة

التصنيف	الاسم
22201	مصروفات مكتبية
22202	الحاسب الآلي
22203	نفقات طبية
22204	مواد ومبيدات زراعية وبيئية وبيطرية ومخبرية
22205	مواد ومستلزمات صناعية
22206	قطع غيار الأجهزة والآلات والمعدات ووسائل النقل والمحطات
22207	كساوي
22208	تجهيزات
22210	خدمات غسيل وكي الكساوي والتجهيزات
22299	نفقات استهلاكية أخرى

223 نفقات مخصصة

وهي النفقات المخصصة لتغطية أحداث معينة مثل انعقاد المجالس، نفقات الأنشطة المهنية والرياضية نفقات الحرمين الشريفين وغيرها. وتصنف في الميزانية السعودية على النحو التالي:

الجدول رقم 23 تصنيف النفقات المخصصة في ميزانية المملكة

التصنيف	الاسم
2231	نفقات المجالس
22311	مكافآت رؤساء وأعضاء المجالس
22312	النفقات التشغيلية للمجالس
22313	النفقات المتفرقة للبلديات
2232	نفقات توعوية وعلمية
2233	نفقات الحرمين الشريفين
22331	إعانة أئمة ومؤذني الحرمين الشريفين
22332	سدنة الكعبة
2234	نفقات الأنشطة المهنية والاعلامية والرياضية
22341	نفقات النشاط الرياضي والثقافي
22342	نفقات البرامج الإذاعية والتلفزيونية
22343	نفقات الوثائق والمواد الإعلامية
22344	أتعاب المحامين والمحاسبين القانونيين
2239	نفقات أخرى مخصصة

224 الصيانة والنظافة والتشغيل

وفي الغالب تكون هذه النفقات في شكل خدمات يقدمها متعاملون آخرون للجهة الحكومية وتتعلق أكثر بالصيانة والنظافة والتشغيل وغيره. وتفصل في ميزانية المملكة على النحو التالي:

الجدول رقم 24 نفقات الصيانة والنظافة والتشغيل

التصنيف	الاسم
2241	التشغيل والصيانة والنظافة المباشرة
2242	الصيانة والنظافة - عقود
22421	مباني ومنشآت
22422	الصيانة والنظافة (عقود) - الأحياء السكنية والمدن
22423	الصيانة والنظافة (عقود) - الأجهزة والآلات والمعدات
22424	الصيانة والنظافة (عقود) - مرافق عامة
22429	الصيانة والنظافة (عقود) - صيانة ونظافة أخرى
2243	التشغيل - عقود
22431	التشغيل (عقود) - مباني ومنشآت
22432	التشغيل (عقود) - الأجهزة والآلات والمعدات
22433	التشغيل (عقود) - مرافق عامة
22434	التشغيل (عقود) - التقنية والمعلومات
22435	عقود تشغيل أخرى

225 دراسات وتصاميم و استشارات وإشراف ومعلومات

تتعلق بمصاريف الدراسات والاستشارات التي تستفيد منها الجهات الحكومية من جهات أخرى، وتفصل على النحو التالي:

الجدول رقم 25 نفقات الدراسات والاستشارات والتصاميم

التصنيف	الاسم
2251	خدمات الدراسات والتصاميم
2252	خدمات الاستشارات
2253	خدمات الإشراف

226 خدمات فنية وإدارية وأمنية مساندة

وتغطي مصاريف الخدمات غير الواردة في البند السابقة وتتعلق بجوانب فنية خاصة أو تتعلق بالجوانب الأمنية في المؤسسات.

227 ترميمات وتحسينات الأصول

تشمل النفقات التي تتحملها المؤسسة الحكومية لرفع الطاقة الاستخدمية أو العمر الاستخدمي لأصول المؤسسة.

228 فروق تحويل العملات

وتغطي خسائر الصرف الناتجة عن فوارق العملات

229 سلع وخدمات أخرى

وتشمل النفقات ذات العلاقة باستخدام السلع والخدمات غير المصنفة في البنود السابقة.

النشاط الأول

في بنود المصاريف لإحدى المؤسسات الحكومية تبين ما يلي:

- شراء أدوات عمل يدوية 60000
 - إعادة طلاء المباني 60000
 - شراء قرطاسيات ومستلزمات مكتبية 40000
 - عقود النظافة للمرافق 120000
 - كهرباء 20000
 - هاتف 450000
 - مستلزمات السلامة 230000
 - استشارات 60000
 - مشاركة في مسابقات رياضية 15000
 - شراء معدات 640000
 - شراء قطع غيار 43000
 - تهيئة مواقف السيارات 280000
 - تعويضات الضمان الاجتماعي 140000
 - شراء سيارات 1950000
 - مصاريف نقل المستلزمات المكتبية 12000
1. ما هو مجموع المصاريف التي تحملتها المؤسسة في الحساب 22
 2. صنف المصاريف المندرجة في الحساب 22 ضمن بنودها

23 استهلاك رأس المال الثابت (الباب الثالث) (غير مستخدم في ميزانية المملكة)

يقصد به الانخفاض في القيمة الحالية لرصيد رأس المال الثابت والأصول غير المنظورة نتيجة للتدهور المادي والتقاعد المعتاد.

يعتبر هذا البند معاملة داخلية حيث أنه يقيس الانخفاض في القيمة الحالية لأصول الثابتة بفعل التدهور المادي والتقاعد المعتاد، وعليه يختلف مفهوم استهلاك رأس المال الثابت بدرجة كبيرة عن إهلاك رأس المال الثابت الذي يركز عادة على التكلفة التاريخية للأصول الثابتة، ونظراً لأن هذا البند لا ينطوي على أي تدفق نقدي، فإنه لا يدرج ضمن بنود الميزانية. ويقيم استهلاك رأس المال الثابت على أساس القيمة الجارية أو القيمة السوقية أو تكلفة الاستبدال للأصل وليس تكلفته التاريخية.

النشاط الثاني:

اقتنت جامعة الامام 10 حافلات لنقل الطاببات بمبلغ 1200000 ريال سعودي، لاستعمالها لمدة 08 سنوات. أثناء جردها في العام الرابع تبين أن قيمتها السوقية تقدر ب 400000 ريال سعودي.

على اعتبار أن الجامعة تطبق على الحافلات اهلاكا خطيا سنويا ثابتا:

- ما هي القيمة الدفترية الصافية لهذه الحافلات
- هل هناك استهلاك لرأس المال على الحافلات أم لا؟ وكيف يقدر إن وجد؟

24 نفقات التمويل (الفائدة) (الباب الرابع)

هي المبالغ التي يتوجب على الحكومة دفعها للدائن مقابل أصل الدين القائم كسندات الخزينة، والصكوك الحكومية، والقروض، والحسابات. وتكون واجبة الدفع على الوحدات التي تتحمل أنواعا معينة من الخصوم كالإيداعات، والأوراق المالية عدا الأسهم، والقروض، والحسابات المدينة. وتصنف في ميزانية المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

الجدول رقم 26 نفقات التمويل

التصنيف	الاسم
24	نفقات تمويل
241	نفقات تمويل لغير المقيمين
242	نفقات التمويل للمقيمين عدا الحكومة العامة
2421	تسديد أقساط وعوائد
243	نفقات تمويل لوحدات الحكومة العامة الأخرى

الوحدة السادسة: المصروفات الأخرى

مقدمة

بالنظر لحجم المسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسات الحكومية فإنها تتحمل أعباء أخرى غير تعويضات موظفيها ومكافآتهم واستخدام السلع والخدمات واستهلاك رأس المال الثابت وتمويله، إذا تتحمل أيضا نفقات الإعانات التي تقدم لفئات اجتماعية معينة والمنح والمنافع الاجتماعية والمصرفيات الأخرى.

25 الإعانات (الباب الخامس)

هي مدفوعات جارية بدون مقابل، تقدمها وحدات الحكومة العامة إلى المؤسسات ذات الطابع السوقي سواء كانت عامة أو خاصة. ويستبعد من الإعانات كل من التحويلات الرأسمالية (مصرفيات أخرى) والتحويلات إلى الأسر والأفراد (منافع اجتماعية) والتحويلات إلى وحدات حكومية أخرى (منح)، وتنقسم الإعانات بحسب الجهة المستفيدة منها إلى:

الجدول رقم 27 الإعانات

التصنيف	الاسم
251	إعانات الشركات العامة
2511	إعانات للشركات غير المالية
2512	إعانات للشركات المالية
252	إعانات للمؤسسات الخاصة
2521	إعانات للمؤسسات الخاصة غير المالية
2522	إعانات للمؤسسات الخاصة المالية
253	إعانات لقطاعات أخرى

أما في ميزانية المملكة فتصنف الإعانات على النحو التالي:

الجدول رقم 28 تصنيف الاعانات في ميزانية المملكة

التصنيف	الاسم
251	إعانات الشركات العامة
2511	إعانات الشركات العامة غير المالية
25111	إعانة شركات الكهرباء
2512	إعانات الشركات العامة المالية
252	إعانات للمؤسسات الخاصة
2521	إعانات المؤسسات الخاصة غير المالية
25211	إعانات تعليمية
25212	إعانات لمشاريع زراعية وغذائية
25213	إعانات المشاريع المهنية
25219	إعانات لمشاريع خاصة غير مالية أخرى
2522	إعانات خاصة مالية
253	إعانات أخرى

26 المنح (الباب السادس)

هي عبارة عن تحويلات جارية أو رأسمالية من وحدة حكومية إلى وحدة حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة، أو إلى منظمة دولية والتي لا تدخل ضمن مجال الرسوم أو الإعانات أو المساهمات الاجتماعية.

- المنح الجارية :

وهي المنح التي تقدم لأغراض الإنفاق الجاري والتي لا تكون مرتبطة أو مشروطة باكتساب أصل من جانب الجهة المتلقية للمنحة.

- المنح الرأسمالية :

وهي المنح التي تقدم لأغراض اقتناء أصول من جانب الجهة المتلقية. تدفع المنح في الغالب في الشكل النقدي لكنها قد تأخذ أيضاً الشكل العيني أو شكل الخدمات. وتصنف المنح في دليل إحصاءات مالية الحكومة بحسب الجهات المستفيدة منها وبحسب طبيعتها على النحو التالي:

الجدول رقم 29 تصنيف المنح في دليل إحصاءات مالية الحكومة

التصنيف	الاسم
261	المنح إلى الحكومات الأجنبية
2611	المنح جارية
2612	المنح رأسمالية
262	المنح إلى المنظمات الدولية
2621	المنح جارية
2622	المنح رأسمالية
263	المنح إلى وحدات الحكومة العامة الأخرى
2631	المنح جارية
2632	المنح رأسمالية

وهذا التصنيف هو المعتمد تقريبا في ميزانية المملكة العربية السعودية كما

يظهر من الجدول التالي:

الجدول رقم 30 تصنيف المنح في ميزانية المملكة

التصنيف	الاسم
26	المنح
261	المنح لحكومات أجنبية
2611	منح جارية لحكومات أجنبية.
2612	منح رأسمالية لحكومات أجنبية
262	المنح لمنظمات دولية
2621	منح جارية لمنظمات دولية
2622	منح رأسمالية لمنظمات دولية
263	المنح لوحدات أخرى في الحكومة العامة
2631	منح جارية لوحدات أخرى في الحكومة العامة
2632	منح رأسمالية لوحدات أخرى في الحكومة العامة

27 المنافع الاجتماعية (الباب السابع)

هي تحويلات نقدية أو عينية تقدم إلى الأسر والأفراد لحمايتهم ضد مخاطر اجتماعية قد يكون لها تأثير سلبي على مواردهم ورفاهيتهم، وتشمل التحويلات النقدية تكاليف العلاج، وبدلات الولادة، وبدلات الأسرة، ومنافع البطالة، ومعاشات التقاعد، وتعويضات إنهاء الخدمة في حالة الاستغناء عن العمالة أو في حالة العجز أو الوفاة نتيجة حادث، ومصارييف بيوت النقاها... الخ، أما المنافع الاجتماعية العينية فتشتمل على تعويضات العلاج الطبي، وعلاج الأسنان، والعمليات الجراحية، والإقامة بالمستشفيات، والأدوية

والمستلزمات الطبية الأخرى، والرعاية المنزلية، وبيع أو خدمات مماثلة. وتنقسم المنافع الاجتماعية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

271 منافع الضمان الاجتماعي

تشمل جميع التعويضات السالفة الذكر والتي تقوم بدفعها صناديق التأمين الاجتماعي للأسر بموجب المشاركة في برامج تأمين معينة تديرها هذه الصناديق.

272 منافع المساعدة الاجتماعية

هي تحويلات تدفع لفائدة الأسر والأفراد نقداً أو عيناً لتغطية نفس الاحتياجات التي تغطيها منافع الضمان الاجتماعي لكنها مدرجة في خطط التأمين الاجتماعي. وتستثنى منافع المساعدة الاجتماعية جميع المنافع المدفوعة من قبل صناديق التأمين الاجتماعي.

تشمل منافع المساعدة الاجتماعية المنافع التي تدفع في الحالات التالية:

- عدم وجود خطط تأمين اجتماعي تغطي المخاطر موضوع المساعدة.
- عدم أحقية الفئة المعنية بالمساعدة في الاستفادة من منافع خطط الضمان الاجتماعي.
- كون المساهمة في خطط الضمان الاجتماعي مقدمة باسم الأسر والأفراد المعنيين بالمساعدة الاجتماعية.
- عدم مناسبة منافع الضمان الاجتماعي لتغطية المخاطر المعنية
- كون منافع المساعدة الاجتماعية مدفوعة ضمناً في رسوم أخرى
- كون الخطر المعني يدخل ضمن السياسة الاجتماعية للدولة

ولا تشمل منافع المساعدات الاجتماعية التحويلات المتعلقة بحوادث معينة مثل الكوارث الطبيعية التي تسجل في بند التحويلات غير المصنفة.

273 المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل

تغطي تحويلات مماثلة لمنافع الضمان الاجتماعي ومنافع المساعدة الاجتماعية لكن تقوم الحكومة بوصفها رب عمل، بدفعها فقط لموظفيها أو لموظفي وحدات حكومية أخرى مشاركة في البرنامج.

ويصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة المنافع الاجتماعية على النحو التالي:

الجدول رقم 31 تصنيف المنافع الاجتماعية في دليل إحصاءات مالية الحكومة

التصنيف	الاسم
271	منافع الضمان الاجتماعي
2711	منافع الضمان الاجتماعي النقدية
2712	منافع الضمان الاجتماعي العينية
272	منافع المساعدة الاجتماعية
2721	منافع المساعدة الاجتماعية النقدية
2722	منافع المساعدة الاجتماعية العينية
273	المنافع الاجتماعية المتعلقة بالتوظيف
2731	المنافع الاجتماعية المتعلقة بالتوظيف النقدية
2732	المنافع الاجتماعية المتعلقة بالتوظيف العينية

أما تصنيفها في ميزانية المملكة العربية السعودية فهو على النحو التالي:

الجدول رقم 32 تصنيف المنافع الاجتماعية في ميزانية المملكة

التصنيف	الاسم
27	المنافع الاجتماعية
271	منافع الضمان الاجتماعي
2711	منافع الضمان الاجتماعي النقدية
2712	منافع الضمان الاجتماعي العينية
272	منافع المساعدة الاجتماعية
2721	منافع المساعدة الاجتماعية النقدية
27211	إعانة الضمان الاجتماعي
27212	نفقات ذوي الاحتياجات الخاصة
27213	مساعدة السجناء والمتضررين السعوديين في الخارج
27214	مساعدة الأسر الحاضنة والبديلة
27215	إعانة زواج نزلء الدور الاجتماعية
27216	اعانة الشباب الباحث عن العمل
27219	منافع الضمان الاجتماعي النقدية الأخرى
2722	منافع المساعدة الاجتماعية العينية
27221	مُعِينات ذوي الاحتياجات الخاصة
27222	الإعاشة
27223	نفقات المرضى ونزلء الدور
27224	نفقات العلاج
27229	منافع المساعدة الاجتماعية العينية الأخرى
273	المنافع الاجتماعية المتصلة بالعمالة

التصنيف	الاسم
2731	المنافع الاجتماعية النقدية المتعلقة بالتوظيف
27312	رواتب ومخصصات المتقاعدين
2732	المنافع الاجتماعية العينية المتعلقة بالتوظيف

28 مصروفات أخرى (الباب الثامن)

تتألف النفقات الأخرى من النفقات على الممتلكات خلاف الفوائد والتحويلات غير المصنفة في مكان آخر والأقساط والرسوم والمطالبات الواجبة الدفع عن التأمينات غير الحياة والضمانات الموحدة. وعليه يصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة المصروفات الأخرى على النحو التالي:

الجدول رقم 33 تصنيف المصروفات الأخرى في دليل إحصاءات مالية الحكومة

التصنيف	الاسم
281	النفقات الأخرى على الممتلكات عدا الفوائد
282	والتحويلات غير المصنفة في مكان آخر
283	الأقساط والرسوم والمطالبات الواجبة الدفع عن التأمينات غير الحياة والضمانات الموحدة

281 النفقات الأخرى على الممتلكات عدا الفوائد

وتتمثل في النفقات التي تدفع لملاك الأصول المالية والموارد الطبيعية حينما يضعونها تحت تصرف وحدات أخرى. وتشمل مختلف النفقات الاستثمارية

والربوع باستثناء الفوائد على اعتبار أنها مصنفة في بند مستقل. ويفصل دليل إحصاءات الحكومة هذه النفقات على النحو التالي:

الجدول رقم 34 النفقات الأخرى على الممتلكات عدا الفوائد

التصنيف	الاسم
28	مصروفات أخرى
281	مصروفات على الممتلكات عدا الفائدة
2811	أرباح موزعة
28111	أرباح موزعة لغير المقيمين
28112	أرباح موزعة للمقيمين
2812	مسحوبات من دخل شبه الشركات
2813	مصروفات الملكية على توزيع دخل الاستثمار
2814	الريع
28141	استئجار الأراضي والمساحات الريفية
28142	أجور استخدام الطيف الترددي
2815	أرباح الاستثمار الاجنبي المعاد استثمارها

282 تحويلات غير مصنفة في بند آخر:

تشمل الهدايا والتحويلات للأفراد والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح والجمعيات غير الحكومية، الشركات والوحدات الحكومية غير المشمولة في أصناف أخرى من التحويلات التي تخدم نفس الغرض. وتصنف هذه التحويلات بحسب كونها جارية أو رأسمالية مثلما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 35 تحويلات غير مصنفة في بند آخر

التصنيف	الاسم
282	تحويلات غير مصنفة في بند آخر
2821	تحويلات جارية غير مصنفة في مكان آخر
28211	مكافآت الطلبة والرسوم الدراسية والنقل المدرسي
28212	نفقات تعليمية وبحثية
28213	المساهمة في المنظمات الدولية
28215	نفقات التأمين
28216	تعويضات
28217	إعانة المؤسسات والجمعيات غير الهادفة للربح
2822	تحويلات رأسمالية غير مصنفة في مكان آخر
2823	البنود العامة
28231	مصروفات الطوارئ
28232	احتياطي قسم المصروفات
28233	النفقات الطارئة عن طريق أمارات المناطق

283 الاقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة ونظم

الضمانات الموحدة

وتشمل هذه النفقات أقساط التأمين على غير الحياة المدفوعة لمؤسسات/خطط الضمان الاجتماعي لضمان الاستفادة من استحقاق التأمين ضد المخاطر ومطالبة مؤسسات الضمان الاجتماعي بذلك، بالإضافة إلى الرسوم الإدارية التي تضمن الاستفادة من الضمانات الموحدة.

وتفصل هذه النفقات أيضا بحسب كونها جارية أم رأسمالية مثلما يظهر من

الجدول التالي:

الجدول رقم 36 الاقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بالتأمين

التصنيف	الاسم
283	الاقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بالتأمين على
	غير الحياة ونظم الضمانات الموحدة
2831	الاقساط والرسوم والمطالبات الجارية
28311	الاقساط
28312	رسوم نظم الضمانات الموحدة
28313	المطالبات الجارية
2832	المطالبات الرأسمالية
284	أخرى - عام

النشاط الأول

في حسابات إحدى المؤسسات الحكومية يظهر ما يلي:

- مستحقات الضمان الاجتماعي عن موظفي الأمانة
- اقتطاعات الضمان الاجتماعي من موظفي الأمانة
- تعويضات الضمان الاجتماعي لموظفين مكلفين بمهام في الخارج
- مصاريف الولادة لموظفين يشتغلون بالخارج
- دورات تدريبية لفائدة شباب بطلين
- اعانات لتقاعدي الأمانة
- رواتب وأجور موظفي الأمانة

- الهدايا المقدمة لمتقاعدي الأمانة
- دراسة اجتماعية عن ارتفاع نسبة الطلاق
- مصاريف تحويل مياه السيول
- عقود نظافة مباني الأمانة
- عقود تشغيل نظام معلومات الأمانة
- أتعاب المحامين

حدد العناصر التي لا تندرج ضمن الحسابين 27 و 28
صنف العناصر المندرجة في الحسابين 27 و 28 في حساباتها المعنية.

النفقات على البرامج

أ. تعريف

هي عبارة عن نفقات حكومية يتم تأديتها عن طريق تنفيذ البرامج وفقاً للميزانية العامة. تنقسم البرامج بالميزانية العامة للدولة إلى نوعين:

النوع الأول

البرامج المرتبطة بعقود تنفيذية حيث يتم تنفيذها على عدة سنوات، وبناءً على ذلك فإن تلك البرامج يحدد لها سقف من التكاليف، ويعتمد لها اعتمادات (سيولة) كل سنة، حيث يتم توزيع تلك الاعتمادات وفقاً لتلك التكاليف مع مراعاة سنوات العقد، وتشمل أغلب هذه البرامج النظافة وصيانة المباني والمنشآت والمرافق الحكومية، أو صيانة وتشغيل الأجهزة والمعدات داخل المرافق الحكومية.

النوع الثاني

البرامج الغير مرتبطة بعقود تنفيذية حيث يتم تنفيذها عن طريق التعميد المباشر من الجهة، وبناءً على ذلك فإن تلك البرامج لا يحدد لها سقف من التكاليف، ويعتمد لها اعتمادات (سيولة) كل سنة، وتمثل هذه البرامج في البرامج السنوية، وتشمل أغلب هذه البرامج في الصيانة والتشغيل المباشر وبعض الخدمات ذات الصفة العامة التي لا ترتبط ببرنامج محدد لدى بعض الجهات الحكومية.

ا. تصنيف عناصر قسم النفقات على البرامج

يتضمن هذا القسم برامج التشغيل المباشر عن طريق الجهات الحكومية لمرافقها، وقد تتضمن هذه البرامج عناصر ضمن باب تعويضات العاملين وعناصر ضمن باب استخدام السلع والخدمات وعناصر ضمن بقية أبواب دليل تصنيف احصاءات مالية الحكومة 2014/2001، ويجب أن يأخذ كل عنصر من عناصر البرنامج التصنيف الصحيح المتوافق مع النفقة الاقتصادية، وقد تم بميزانية 2016 إعداد أساس لأداء ذلك من خلال تقنية المعلومات بوزارة المالية وأعيد تصنيف أغلب تلك العناصر.

يتضمن أيضاً برامج للصيانة والنظافة للمرافق الحكومية، وبرامج للصيانة والتشغيل للمرافق والمعدات والأجهزة المتوفرة لدى الجهات الحكومية، وجميع هذه البرامج تؤدي عن طريق التعاقد مع شركات القطاع الخاص، ويجب أن يصنف كل برنامج التصنيف الصحيح المتوافق مع النفقة الاقتصادية، وأغلب

عناصر تصنيف هذا النوع من البرامج يقع ضمن باب استخدام السلع والخدمات بالدليل.

كما يتضمن أيضاً برامج عامة ليست مرتبطة بمرفق حكومي واحد، ويجب أن يصنف كل برنامج التصنيف الصحيح المتوافق مع أغلب عناصر النفقة الاقتصادية، وأغلب عناصر تصنيف هذا النوع من البرامج يقع ضمن باب استخدام السلع والخدمات بالدليل وقد تتضمن عناصر تقع ضمن باب تعويضات العاملين وباب المصروفات الأخرى وباب المعاملات في الأصول غير المالية.

وكقاعدة عامة لإعادة تصنيف عناصر هذا القسم ، يتم ذلك عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية

- ما هو نوع النفقة الاقتصادية لهذا البرنامج؟
- هل هو تعويض عاملين أم استخدام سلع وخدمات أم نفقة اقتصادية أخرى، فiaخذ التصنيف الاقتصادي الصحيح وفقاً لذلك؟
- ما هو الطابع الغالب للنفقة الاقتصادية التي تؤدي عن طريق هذا البرنامج؟
- في حالة تضمن البرنامج تأدية أكثر من نفقة اقتصادية واحدة، السؤال يكون: ما هي الطبيعة الاقتصادية لأغلب الإنفاق من هذا البرنامج؟ هل أغلب النفقة تعويض عاملين أم استخدام سلع وخدمات أم نفقة اقتصادية أخرى؟ فiaخذ التصنيف الاقتصادي على الأغلب وفقاً لذلك.
- هل يمكن فصل عناصر النفقة الاقتصادية لهذا البرنامج؟

كما تم ذكره سابقاً فإن عناصر هذا القسم (النفقات على البرامج) لها صفة العقود المستمرة ، ومن الأفضل أن يتم فصل كل نفقة اقتصادية على حدة لغرض دقة وسلامة الاحصاءات المالية الحكومية ، ويجب أداء ذلك أثناء إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة ووفقاً للإجراءات المنظمة لذلك

النشاط الثاني:

تصنيف نفقات برنامج تشغيل البنية الالكترونية للجامعة السعودية
الالكترونية:

- تعاقدت الجامعة السعودية الالكترونية مع شركة بلاكبودر للحصول على رخصة استخدام المنصة التعليمية بلاكبودر والاشراف على تشغيلها بمبلغ سنوي إجمالي يقدر ب 25000000 ريال سعودي تغطي النفقات التالية::
- حقوق ترخيص استخدام المنصة الالكترونية 20000000 ريال سعودي سنويا.
- مكافآت المشرفين على تشغيل المنصة في الجامعة بمبلغ 1200000 ريال سعودي بواقع 300000 ريال سعودي عن كل مهندس (الفريق يتكون من أربعة مهندسين).
- مستلزمات فنية 1500000 ريال سعودي
- مستلزمات مكتبية 500000 ريال سعودي
- خدمات استرجاع البيانات والنسخ الاحتياطية 1500000 ريال سعودي المطلوب تصنيف نفقات هذا البرنامج في الحسابات المعنية وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة.

قائمة المراجع

الكتب

- دليل احصاءات مالية الحكومة 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي
- نظام إيرادات الدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/68 وتاريخ 1431/11/18هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم 860 وتاريخ 1432/3/3هـ
- تعليمات تنفيذ الميزانية العامة
- تعليمات ما يصرف من اعتمادات الميزانية
- تعليمات اقفال الحسابات واعداد الحساب الختامي
- صندوق النقد العربي
- EU STAT COFOG MANUAL 2011

المواقع الالكترونية

<http://www.mof.gov.sa>

<http://www.imf.org>

تم بحمد الله